



في مشاهد لم تشهد منذ سنوات في مناطق يسيطر عليها نظام الأسد سار عشرات الرجال والنساء في الشوارع هذا الأسبوع ، احتجاجا على زيادة حادة في الأسعار وانهيار العملة ، حتى أن البعض دعوا إلى سقوط بشار الأسد وحزب البعث الحاكم.

في الوقت الحاضر ، هناك خوف وشيك من إغلاق جميع الأبواب بعد ما يقرب من عقد من الحرب ، انهارت البلاد تحت وطأة العقوبات الغربية التي استمرت لسنوات طويلة ، وفساد حكومة الأسد والقتل الداخلي ، ووباء وانهيار اقتصادي أزداد سوءاً يسبب الأزمة المالية في لبنان ، حلقة الوصل الرئيسية لنظام الأسد مع العالم الخارجي.

يواجه نظام الأسد شبه عزلة تامة حيث أن العقوبات الأمريكية الأكثر صرامة ستتدخل حين التنفيذ الأسبوع المقبل. في حين أن الأسد تمكّن من السيطرة على 60٪ من البلاد بمساعدة حليفه روسيا وإيران ، فإنه يواجه الآن تحدياً أكبر في الحكم بينما يعيش أكثر من 80٪ من شعبه في فقر.

في المناطق التي تسيد فيها قوات الأسد ترتفع الأسعار عدة مرات في اليوم ، مما يجبر العديد من المتاجر على الإغلاق ، غير قادر على مواكبة الفوضى.

تراجع العملات السورية هذا الأسبوع إلى مستوى قياسي بلغ 3500 ليرة مقابل الدولار في السوق السوداء - مقابل 700 في بداية العام، وأصبح من الصعب العثور على بعض المواد الغذائية الأساسية مثل السكر والأرز والأدوية.

قال أسامة قاضي ، المستشار الاقتصادي السوري في كندا: "لقد خرج الاقتصاد السوري عن السيطرة ولم يعد بإمكان النظام السيطرة على الليرة السورية".

من المرجح أن يزداد الألم بموجب العقوبات الأمريكية الجديدة ، التي تقول واشنطن إنها تهدف إلى معاقبة الأسد وكبار

مساعديه على الجرائم التي ارتكبت خلال الحرب في البلاد.

بشكل فعال ، تمنع العقوبات أي شخص في جميع أنحاء العالم من التعامل مع المسؤولين والمؤسسات في نظام الأسد أو المشاركة في إعادة إعمار البلد الذي مزقه الحرب. كما يستهدفون أي شخص متورط في التهريب إلى سوريا ، معظمهم من العراق ولبنان.

الولايات المتحدة فرضت بالفعل عقوبات على الأسد وعدد من كبار المسؤولين، و تسمح السلطة الجديدة المعروفة باسم قانون قيصر لحماية المدنيين باستهداف الشركات الأجنبية ، بما في ذلك في لبنان والأردن والعراق المجاورة.

قال نزار زكا ، وهو مواطن لبناني عضو في فريق قيصر ، وهي مجموعة تقدم النصح للسلطات الأمريكية بشأن تطبيق العقوبات: “هذا التشريع سيغلق جميع الأبواب على نظام الأسد وأي شخص يتعامل معه.”.

وقال إن الموجة الأولى من العقوبات ستفرض في 17 حزيران. و ستبعها ثلاثة مراحل أخرى قبل نهاية شهر آب.

ويقول الخبراء إن العقوبات الجديدة ستكون ضربة قاسية لنظام الأسد حيث يكسب ثمانية من كل 10 أشخاص أقل من 100 دولار شهرياً ، وفقاً للأمم المتحدة.

الليرة السورية مؤخراً بدأت تتداعى بسبب عدد من العوامل: إغلاق الفيروس التاجي ، والأزمة المالية في لبنان ، والقواعد الجديدة التي تتطلب استخدام الليرة السورية والخلاف بين الأسد وابن خاله رامي مخلوف.

ولعل الأكثر ضررا هو الاضطراب المالي في لبنان. عملت البنوك هناك كبوابة للعالم لرجال الأعمال السوريين والمسؤولين والمواطنين العاديين. أما الآن ، فإن ضوابط رأس المال الضيقة في لبنان تغلق مليارات الدولارات في حساباتها.

كتب داني مكي ، الصحفي والمحلل السياسي السوري المقيم في بريطانيا ، مؤخراً لمعهد الشرق الأوسط: “لم يكن لبنان فقط بطاقة الخروج الاقتصادية من سوريا ، بل هو القلب النابض لمجتمع الأعمال السوري”.

كما أن لبنان مذعور من فقدان سوريا ، ولا سيما الكهرباء التي لا تزال تشتريها من البلد الذي مزقه الحرب. في الأسابيع الأخيرة ، بدأ الجيش اللبناني بإغلاق بعض طرق التهريب من وإلى سوريا حيث يتدفق الوقود والديزل والأدوية وغيرها من السلع.

المصادر:

الجسر